

قرار رقم (٩١٢) لسنة ٢٠١٥

بتاريخ ٢٠١٥/ ١٠/ ٢٨

باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي
لصندوق التضامن لضباط أكاديمية الشرطة

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.

وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (٩٥) لسنة ١٩٨٩ بتسجيل صندوق التضامن لضباط أكاديمية الشرطة برقم (٣٢٢).

وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها.

وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للصندوق المنعقدة في ٢٠١٥/٥/٣١ بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي إعتباراً من ٢٠١٥/٥/١.

وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية المشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (٥٨٨) لسنة ٢٠١٥ بجلستها المنعقدة في ٢٠١٥/٩/٢٠ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المذكور.

وعلى مذكرة الإدارة العامة لترخيص صناديق التأمين الخاصة للهيئة المؤرخة ٢٠١٥/١٠/٢٥.



قرر

مادة (١) : يستبدل بنصوص المادة (٣) من الباب الأول (بيانات عامة) والبند (٢) من المادة (٦) من الباب الثاني (الاشتراكات وشروط العضوية) والفقرة الأولى من البند (١/أ) والبندين

(١/ب ، ٢) من المادة (١٣) من الباب الثالث (المزايا) النصوص التالية :-

الباب الأول : (بيانات عامة)

مادة (٣) :

أجر الاشتراك :

هو الأجر الأساسي الشهري مضافاً إليه بدل طبيعة العمل والأجر الإضافي بنسبة ١٠٠% من الأجر الأساسي.

ويعرف الأجر الأساسي الشهري بأنه الأجر وفقاً لجداول الأجور المرفقة بلائحة التوظيف بالجهة فى ٢٠٠٧/١/١ ووفقاً لأحكام القوانين الخاصة بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة وضم العلاوات الإضافية إلى الأجور الأساسية فى التاريخ المحدد لكل منها بالقانون ويحد أقصى ثمانمائة وإثنان وسبعون جنيهاً شهرياً ولا يعتد بأية إضافات أخرى على هذا الأجر أياً كان سند إقرارها إلا بعد إعداد دراسة ائكوارية بفحص المركز المالى للصندوق واعتمادها من الهيئة.

الباب الثانى : (الاشتراكات وشروط العضوية)

مادة (٦) :

(٢) موارد ذاتية سنوية بحد أدنى مليون ومائتى ألف جنيه ويشترط لاستحقاق كامل الميزة التأمينية تحقيق هذه الموارد بالكامل عن السنة السابقة وفى حالة عدم تحقيقها أو عدم تحقيق جزء منها يتعين على مجلس إدارة الصندوق وقف صرف المزايا التأمينية فوراً وإعداد دراسة ائكوارية بفحص مركزه المالى واعتمادها من الهيئة فى ضوء الموارد المحققة وقد تنتهى هذه الدراسة الى تخفيض المزايا أو زيادة الاشتراكات أو كليهما معاً اعتباراً من تاريخ وقف صرف المزايا التأمينية.

الباب الثالث : (المزايا)

مادة (١٣) :

(١) فى حالة انتهاء الخدمة للإحالة للتقاعد :

(أ) بالنسبة للعضو المؤسس :

- فى حالة الإحالة للتقاعد اعتباراً من رتبة نواء :

يؤدى الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع مائة وعشرون ألف جنيه.

..... -

..... -

(ب) بالنسبة للعضو غير المؤسس :

يؤدى الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع أحد عشر شهراً من أجر الاشتراك



٤٦٠٧٦

الوارد بالمادة (٣) وذلك عن كل سنة اشتراك بالصندوق ويحد أقصى الميزة المستحقة لتظيره المؤسس.

..... -

(٢) فى حالة انتهاء الخدمة بسبب الوفاة أو العجز الكلى المستديم :
يؤدى الصندوق للعضو أو لورثته الشرعيين (فى حالة عدم تحديد مستفيدين عنه)
ميزة تأمينية بواقع مائة وعشرون ألف جنيه وذلك مهما كانت مدة اشتراكه
بالصندوق.

مادة (٢) : تسرى هذه التعديلات وفقاً لما قرره الجمعية العمومية للصندوق بإجتماعها السالف
الإشارة اليه.

مادة (٣) : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ النشر وعلى
الجهات المعنية تنفيذه.

